الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

خطاب

فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة

نيويورك، 24 سبتمبر 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

السيد الرئيس.

أهنئكم بتوليكم رئاسة هذه الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة التي ستستفيد أعمالها ، و لا ريب ، مما تتحلون به من خصال و مناقب إنسانية و ما تتمتعون به من حنكة وتجربة في مجال العلاقات الدولية .

و بودي ، كذلك ، أن أشيد بأميننا العام على كل ما يبذله من جهود ، بعزيمة و إصرار ، في سبيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة و خدمة للسلم في العالم .

السيد الرئيس.

تنعقد دورة الجمعية العامة هذه في ظرف تتعرض فيه أهداف منظمتنا و دورها للخطر ويسوده وضع دولي معقد و مثقل بالتهديدات .

إن التطورات التي شهدها هذا الوضع ، مؤخرا ، لهي إيذان بميلاد عهد جديد من اللاستقرار والتوجس و التساؤل ، عهد يبدو فيه بجلاء ما ينذر بتهميش منظمتنا في معالجة شؤون العالم .

و لقد تأكد ، أكثر من أي وقت مضى ، أنه لا يمكن الإستغناء عن منظمة الأمم المتحدة بصفتها إطارا عالميا تكمن علة وجوده في غاية ضمان نظام دولي قائم على السلم ، و الأمن ، والتعاون من أجل التنمية .

و ها هي ذي مجموعة الأمم قد وجدت نفسها أمام حتمية إستعادة إنسجامها و التجند من أجل إعادة تأهيل منظمة الأمم المتحدة ، من خلال إمتثال الجميع للأهداف و المبادئ الواردة في ميثاقها ، الأهداف والمبادئ التي هي بمثابة الأركان التي لا وجود من دونها لمجتمع دولي متحضر .

فلا بد لنا من تجديد عهدنا بالهبة التي مثلتها قمة الألفية ، والتي تعززت وتدعمت بفضل الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تنظيم رد جماعي على الإرهاب، غداة اعتداءات 11 سبتمبر 2001 الهمجية .

فإشكالية السلم و الأمن و التنمية ، و هي سبب وجود منظمتنا ، تستدعي ، بالفعل ، تجديدا للعهد الذي قطعناه على أنفسنا من أجل التعاون الدولي ، خاصة و أننا نعيش في عالم يزداد فيه تداخل العلاقات وتشابكها بشكل مطرد ، و تترابط فيه المشاكل ترابطا وثيقا .

إننا ندعم كل الدعم فكرة أن تبقى الأمم المتحدة الموقع الأمثل حيث تلتقي و تتظافر جهود الدول الأعضاء في سعيها من أجل خدمة الصالح العام. إننا لن نسهم في بناء عالم مستقر ، آمن ومتضامن ، إلا بالتعاون في إطار منظمتنا وبالسعي نحو التنمية و العمل جماعيا على إحترام القانون الدولي .

إن دعم منظمتنا و زيادة نجاعتها يشكلان ، إذن ، مهمة جماعية تكتسي طابع الأولوية ، ومسؤولية مشتركة بين كافة الدول الأعضاء ، إن

كانت تحدوها إرادة إتقاء الأزمات و مواجهة الأخطار التي تترصد السلم و الأمن الدوليين ، وتوفير الشروط الضرورية لتنمية مستدامة .

السيد الرئيس،

من بين التحديات التي يتعين على المجموعة الدولية مواجهتها ، أخص بالذكر ، في المقام الأول، الإرهاب ؛ ذلك أن إتقاء شر هذه الآفة ومكافحتها لا يزالان يقتضيان درجة عالية من اليقظة، و التجند ، والتعاون المتعدد الأوجه ، على الأصعدة الوطنية و الجهوية و الدولية . ونجدد ، و إن كنا نخشى تكرار ما سبق و أن قلناه ، التحذير من كافة أشكال إطلاق الوصم بالإرهاب على ديانة ما أو حضارة من الحضارات أو منطقة جغرافية معينة ، لحاجة في نفس يعقوب . ومن هذا الباب ذاته ، يتعين علينا الإصطلاح على تعريف دقيق لمسمى لفظة الإرهاب ، تفاديا للمساس بكفاحات التحرير الوطنية و بحق الشعوب المشروع في تقرير المصير. إن التدقيق هذا يجب أن يدرج ضمن مشروع الإتفاقية الشاملة ضد الإرهاب الجاري إعداده . و من جانبه ، سيسهم الشروع في حوار حقيقي بين الثقافات و الحضارات في التقريب بين الشعوب و إشاعة التفاهم فيما بينها ، بالتصدي للأفكار المسبقة و للنظرات الإختزالية التقزيمية .

لا تزال الأوضاع متأزمة في كل مكان تحرم فيه الشعوب من حقوقها و يستهان بحريتها وكرامتها .

فالأمر كذلك في فلسطين ، حيث لم يتوصل الشعب الفلسطيني بعد إلى إنتزاع و إفتكاك حقه في الوجود ، رغم ما تحظى به حقوقه الوطنية اليوم من إعتراف عالمي النطاق .

إن ما تلجأ إليه إسرائيل من أشكال المماطلة و المواربة و من القمع المنهجي منذ عقود من الزمن لتعطيل تسوية المشكل الفلسطيني قد أدى

إلى وضع متفجر يهدد السلم و الأمن الجهويين و الدوليين ، كأشد ما يكون التهديد .

إنه ليتعين على المجموعة الدولية أن ترمي بثقلها أكثر لوضع حد لهذه الدوامة و هذا بحمل إسرائيل ، بكل حزم ، على التعاون ، على أتم وجه ، لتطبيق حل شامل ، عادل ، و دائم ، يمر حتما عبر إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف، و الجلاء عن الأراضي اللبنانية و السورية المحتلة .

و في نفس هذه المنطقة الحساسة ، لا يزال الشعب العراقي يعيش وضعا مأساويا يفرض حتمية تمكينه ، على وجه السرعة ، من إقامة مؤسساته الخاصة ، و ضمان تصرفه ، دون ما قيد و لا عائق، في إقتصاده و موارده الطبيعية ، و من فرض جلاء كافة القوات الأجنبية في أقرب الآجال . و في رأينا ، لن تتأتى مرافقة إقامة المؤسسات و إعادة إعمار العراق بمشروعية ونجاعة سوى لمنظمة الأمم المتحدة لا غير ، و أهمية دورها في هذا المسار أهمية قصوى.

و في جوارنا المباشر ، في الصحراء الغربية ، لا يزال الشعب الصحراوي ينتظر ، بعد مرور ثمان وعشرين سنة على إنسحاب السلطة الإستعمارية السابقة ، ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير ، بكل حرية و دون قيد ، وفقا للشرعية الدولية .

لقد أسدت الجزائر على الدوام ، مساندتها للجهود المبذولة من قبل الأمين العام و مبعوثه الشخصي ، كما يبرهن على ذلك دعمها لمخطط التسوية و لإتفاقيات هيوستن Houston التي وقع عليها وقبل بها طرفا النزاع، المملكة المغربية و جبهة البوليزاريو Polisario . و إذ باركت « مخطط السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية » ،

المعتمد بالإجماع من قبل مجلس الأمن، في يوليو الماضي ، فإن الجزائر تعلن مجددا إستعدادها للإسهام، على أتم وجه ، في تسوية هذا النزاع، في كنف إحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل سيادة ، من خلال إستفتاء لتقرير المصير ، حر و عادل ، تتولى الأمم المتحدة تنظيمه والإشراف عليه .

السيد الرئيس،

إن التحديات التي يواجهها العالم في ميادين السلم و الأمن و التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتبلغ قدرا خاصا من الحدة في إفريقيا .

لقد سعت هذه القارة ، خلال السنوات الأخيرة ، بعزيمة و إصرار إلى حل النزاعات التي تمس العديد من مناطقها، و هو ما يبعث ديناميكية سلام تبعث على التفاؤل .

فمن البديهي أنه لا بد لإفريقيا ، إن هي أرادت بلوغ أهدافها في مجالي السلم والتنمية، أن تعول في المقام الأول على دعم و تعزيز المساعي الإفريقية البحتة . لكنه ، من الواضح أنها تحتاج كذلك إلى تعاون ومساندة دوليين مطردين .

إن الإستراتيجية التي رسمتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD تهدف، بالتحديد إلى التعبئة القصوى للموارد الإفريقية والدولية على حد سواء ، و إلى التوفيق بين هذه الإسهامات من خلال شراكة قوامها الإلتزامات المتبادلة و توازن المصالح و المسؤوليات.

إن البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية G 8 وبلدان الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بلدان ومنظمات أخرى شريكة لإفريقيا ، قد أدرجت بعد مساندة النيباد NEPAD في صلب سياساتها و برامجها الموجهة للقارة الإفريقية. و من ثمة، لا بد من تكثيف الشراكة التي شرع

فيها حتى يتسنى لإفريقيا تدارك التأخرات المتراكمة في مجال إنجاز أهداف الألفية ، و لا سيما الهدف المتمثل في تقليص الفقر في إفريقيا إلى نصف ما هو عليه ، في أفق 2015 .

السيد الرئيس،

إن تعزيز التعاون الدولي يفرض نفسه ، كذلك ، لضمان أسس نمو مستمر للإقتصاد العالمي و إدماج فعلي للبلدان النامية ضمن تيارات الإنتاج و التكنولوجيا و المبادلات .

و يتعلق الأمر ، أساسا ، بتوفير الشروط الضرورية لكي تتيح العولمة فرصا حقيقية للجميع ، و هو ما يفترض ترقية قواعد لعبة منصفة في ميادين التجارة و التمويل والإستثمار و نقل التكنولوجيا .

و في هذا الشأن ، إنه لمن دواعي الإنشغال، بالنسبة لنا ، أنه لم يتأت للإجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ، المنعقد بكانكون Cancun ، أن يفضي إلى ضبط خطة للمفاوضات قصد بعث دورة الدوحة التي تأخر بعد تنفيذ رزنامتها تأخرا بالغا .

إننا سنظل واثقين من أن إستئناف هذه المفاوضات و وصولها إلى ما يفي بتجسيد أجندا Agenda التنمية ستتوقف عليهما ، إلى حد بعيد ، آفاق نمو الإقتصاد العالمي. و من ثمة يتعين مضاعفة الجهود في سبيل تخطي ما تبقى من العقبات ، و ذلك من خلال مقاربة تراعي مصالح وإنشغالات الجميع ، و كذا ضرورة العودة إلى أصول منظومة التجارة المتعددة الأطراف و تطبيق المعاملة الخاصة والمتميزة التي تم إقرارها لفائدة البلدان النامية .

إن الإجتماع الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية، المنعقد في مدينة كانكون Cancun، قد سمح ، حقا ، بوضع خطة مفاوضات من أجل

إنعاش دورة الدوحة التي شهدت رزنامتها تأخرا كبيرا ، غير أنه يجب بذل المزيد من المجهودات لتجسيد برنامج التنمية المتفق عليه في شهر نوفمبر 2001 .

إن مآل هذه المفاوضات يرهن ، بشكل واسع ، آفاق نمو الإقتصاد العالمي ، و من هنا تأتي أهمية مقاربة تأخذ بعين الإعتبار مصالح وإنشغالات الجميع ، و ضرورة إسترجاع سلامة المنظومة التجارية المتعددة الأطراف و تطبيق المعاملة الخاصة و المتميزة الممنوحة للبلدان النامية .

و من جهة أخرى ، لا بد من حصول عمل دولي ملائم لمواجهة ظواهر مطردة التفاقم من مثل التدفقات المتصلة بالمضاربة و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و الرشوة والإنحرافات في مجال تسيير المؤسسات .

لا بد من بذل هذا المجهود لتشجيع الإستثمار المنتج و بالتالي ، لضمان نمو مستمر على المدى الطويل . و من ثمة يتعين الإستفادة بالقدر الأوفى من إمكانيات الإستثمار الواسعة المتاحة ، لا سيما في العالم النامي ، وهو ما سيعود ، في نهاية المطاف ، بالنفع على الإقتصاد العالمي برمته .

إن التزايد المعتبر للمساعدة العمومية للتنمية ومعالجة عبء مديونية البلدان النامية معالجة صارمة و فتح الأسواق أمام منتوجات بلدان الجنوب ، كلها عوامل كفيلة بالمساعدة على إفاضة مناخ مناسب للإستثمارات في هذه البلدان و على رفع حصتها في التجارة العالمية ، الأمر الذي يبقى الهدف الأسمى الذي سيمكن تحقيقه من وضع تمويل متجدد ذاتيا .

و محصلة القول أن الامر يتعلق بإقامة شراكة دولية متجددة ، مبنية على الإقتسام المنصف للمسؤوليات و للعائدات.

و أختتم كلمتي هذه بالتعبير مجددا عن ثقتنا الكاملة في هذه المنظمة التي تبقى رسالتها لصالح السلم في العالم و التنمية الإقتصادية والإجتماعية للشعوب كافة ، أكثر من أي وقت مضى ، أمرا تفرضه مقتضيات الساعة .

لذا ، سنواصل مرافعتنا من أجل أن تساهم كافة الدول الاعضاء في تعزيز سلطتها و دعم وسائلها ، لتمكينها من الإضطلاع بمسؤولياتها .

أشكركم على كرم إصغائكم.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.